

الفهرس

الأرضية السياسية والثقافية

تقديم

السياق العام للمؤتمر
عناصر البيئة المؤثرة في المشهد السياسي المغربي

أ- المنطلقات الفكرية والسياسية للحركة الشعبية

1. الهوية الوطنية ومنظومة القيم
2. الثوابت المؤسسة للدولة المغربية
 - أ. الاسلام كمصدر استلهام
 - ب. الملكية وإمارة المؤمنين كمصدر قوة وضمان
 - ج. الوحدة الترابية كخيار تاريخي واجتماعي للعيش المشترك
 - د. الخيار الديمقراطي : اختيار استراتيجي
3. الليبرالية الاجتماعية كخيار مذهبي سياسي اقتصادي واجتماعي
 - أ. الحرية كقاعدة سياسية
 - ب. الحرية كقاعدة اقتصادية
 - ج. العدالة الاجتماعية، التضامن والانصاف كضمانات للفئات الضعيفة
 - د. المشاركة والمسؤولية كمنهج للتدبير العمومي
 - هـ. التسامح والاعتدال كأساس للخطاب والعمل السياسي

ب. الحركة الشعبية وتحديات المرحلة

1. نحو عقلنة وترشيد المشهد السياسي
2. تطوير الاليات الحزبية
 - أ. تجديد وتقوية الهيكلة
 - ب. الديمقراطية الداخلية والحكمة الحزبية
 - ج. تجديد الخطاب وملائمته مع متطلبات المرحلة
3. تنويع الاختيارات في العمل
 - أ. المجتمع المدني وخيارات العمل الميداني
 - ب. العمل النقابي رافعة للسلم الاجتماعي
 - ج. العمل الحقوقي تجسيد لكرامة المواطن
4. مستويات ومجالات العمل الداخلي
 - أ. تطوير الأداء الاعلامي من أجل تواصل داخلي وخارجي متفاعل
 - ب. التنشئة السياسية والتكوين : رهانات الاجيال الجديدة
 - ج. المركز الحركي للدراسات والابحاث: من أجل تجويد الفكر والعمل

III. الحركة الشعبية ورهانات المشروع المجتمعي الديمقراطي التنموي

1. تنزيل مقتضيات الدستور
2. المرأة والشباب في صلب المشروع السياسي الحركي
3. نظام الهوية المتقدمة ورش استراتيجي مهيكلي
4. ادماج الامازيغية لغة وثقافة وحضارة
5. النهوض بالإعلام والثقافة : تحصين للشخصية المغربية
6. تدبير قضايا الهجرة تحد متعدد الابعاد
7. مغاربة العالم نحو إدماج حقيقي

IV. المحيط الاقليمي والدولي نحو انخراط ايجابي

1. الاتحاد المغاربي: خيار استراتيجي
2. البعد العربي والاسلامي
3. البعد الافريقي
4. الفضاء الأورو متوسطي
5. الفضاء الاطلسي نحو آفاق جديدة للتشارك

الأرضية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

أ- تقديم

ب- رؤيتنا

محاوور الرؤية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- | | |
|-----------------|---|
| المحور الأول : | نموذج نمو اقتصادي جديد |
| المحور الثاني : | الإطار العام للاقتصاد |
| المحور الثالث : | التوازنات الماكرو اقتصادية |
| المحور الرابع : | خلق مناصب شغل |
| المحور الخامس: | المالية العمومية والقطاع المالي الخاص |
| المحور السادس : | تحسين مستوى العيش والحد من الفوارق |
| المحور السابع: | الشباب كقوة اقتصادية واجتماعية |
| المحور الثامن : | تحصين خلية الأسرة |
| المحور التاسع: | سياسة الانفتاح على الاسواق الواعدة خاصة افريقيا |
| المحور العاشر: | البيئة والتنمية المستدامة |

ملخص

أرضية حزب الحركة الشعبية

أ. الأرضية السياسية والثقافية

الحركة الشعبية حزب ذو إشعاع فكري وسياسي وتواجد فاعل في الساحة الوطنية لأكثر من نصف قرن. فقد نجحت الحركة الشعبية في خلق الانسجام بين الخطاب والممارسة نظرا لوضوح رؤيتها الاستراتيجية المتماهية مع القيم المغربية الأصيلة ولارتكاز المشروع المجتمعي الحركي على مبدأ استمرارية الدولة المغربية برصيدها الحضاري والتاريخي عبر القرون.

إ. المنطلقات الفكرية والسياسة للحركة الشعبية

من منظور مشروعها السياسي، تعتبر الحركة الشعبية أن الهوية الوطنية هي نتاج لانصهار عدة مكونات أمازيغية وعربية وإفريقية ومتوسطية ساهمت في إغناء الإرث الحضاري والثقافي المغربي. في هذا الصدد تؤكد الحركة الشعبية يقظتها الدائمة في وجه أي منحى ونزوع للمس بالهوية الوطنية وتدعو إلى إعادة صياغة منظومة التربية والتكوين وتجديد وظائف التنشئة الاجتماعية، كما تحذر من أي إسقاط لقواعد المجال العام المؤطرة بحقوق الإنسان على قواعد المجال الخاص للأسرة المبنية على قيم التآزر بين مكوناتها.

من ركائز المشروع السياسي الحركي ما يلي :

- **الإسلام**، كركن أساسي للهوية الحضارية والشخصية المغربية وعاملا من عوامل وحدتها وتماسكها مع احترام الديانات السماوية الأخرى،
- **الملكية**، كمحور وأساس النظام السياسي للدولة المغربية، ذات شرعية تاريخية ودينية وشعبية والضامنة لوحدة ودوام وسيادة الأمة،
- **إمارة المؤمنين**، كضامن للأمن الروحي للشعب المغربي من خلال تدبير الشأن الديني لتجنب استغلال الدين في أهداف سياسية،
- **الوحدة الترابية**، كخيار تاريخي واجتماعي للعيش المشترك،
- **الخيار الديمقراطي**، اختيار استراتيجي يرتبط باستكمال بناء المؤسسات الحديثة للدولة، وأساس التداول السلمي على تدبير الشأن العام والمحلي.
- **الليبرالية الاجتماعية**، كخيار سياسي واجتماعي واقتصادي يجمع بين المبادرة الحرة واقتصاد السوق وبين متطلبات العدالة الاجتماعية.

من الآليات الأساسية للمشروع السياسي الحركي :

- المشاركة والمسؤولية كمنهج للتدبير العمومي،
- التسامح والاعتدال كأساس للخطاب والعمل السياسي.

II. الحركة الشعبية وتحديات المرحلة

في إطار تدبير الانتقال من الحركة الموحدة إلى الحركة الواحدة خاصة على المستوى المحلي، فإن الحركة الشعبية تجعل من ضمن أولوياتها في هذه المرحلة :

تطوير الآليات الحزبية من خلال تجديد وتقوية الهيكلية عبر الانطلاق من الأساس المحلي إلى الأساس الوطني ومن خلال تنظيم وهيكلية المنتديات والروابط المهنية الحزبية، مع تجديد الخطاب وملائمته مع متطلبات المرحلة الاقتصادية والاجتماعية،
تنوع الاختيارات في العمل عبر جعل العمل الجمعي والنقابي والحقوقى واجهات أساسية للتموقع في صلب اهتمامات المجتمع المغربي،
تطوير الأداء الإعلامي من أجل تواصل داخلي وخارجي متفاعل،
الاهتمام بتكوين وتنشئة نساء ورجال قادرين على تحمل المسؤوليات الحزبية والسياسية.

III. الحركة الشعبية ورهانات المشروع المجتمعي :

تعتبر الحركة الشعبية أن من بين أولويات المرحلة المطروحة على كل القوى الحية بالبلاد هي **تفريغ** و**تفعيل مقتضيات الدستور** وذلك عبر اعتماد نفس منهجية إعداد مشروع وثيقته.

المرأة والشباب في صلب المشروع السياسي الحزبي، حيث ينبغي جعل قضايا المرأة في صلب السياسات العمومية لتعزيز دورها في تطوير الممارسة والعمل السياسي في المجتمع وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تشدد الحركة الشعبية على إعداد سياسة مندمجة لتعزيز الانتماء الوطني للشباب من خلال ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية وروح المبادرة الاقتصادية.

ارتباطا بمرتكزات مشروعها السياسي، فإن الحركة الشعبية تولي أهمية بالغة لقضايا أساسية متمثلة في :

- **نظام الهوية المتقدمة** يراعي الخصوصيات الوطنية ويحترم المميزات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل جهة، ويهدف إلى خلق توازن مؤسساتي بين الدولة والجهة،
- **التسريع بإخراج القانون التنظيمي للأمازيغية** باعتماد مقاربة تشاركية، عن طريق تشكيل لجنة وطنية قصد إضفاء الطابع الوطني على هذا المكون الهوياتي الأصيل،
- على مستوى **النهوض بالثقافة الوطنية** فإن الحركة الشعبية تعتبر بأن تأهيل المشهد السياسي مرتبط بتأهيل المشهد الثقافي، وبأن التنمية في كل أبعادها في حاجة ماسة إلى تأهيل الرأسمال البشري وتنشئته على القيم الأخلاقية من خلال توجيه العمل الثقافي نحو صقل الشخصية المغربية وكذا صون الذاكرة والتراث الوطني،
- **تدبير قضايا الهجرة** من خلال إعداد سياسة مندمجة ذي أبعاد ثلاثة : إنسانية واقتصادية وسياسية وجب بلورتها في تصورات عملية وإجرائية،
- **الإدماج الحقيقي لمغاربة العالم** في الحياة السياسية الوطنية وفي المنظومة التربوية والثقافية المغربية.

IV. المحيط الإقليمي والدولي :

انطلاقا من الرصيد الهام للمغرب في مجال العلاقات الخارجية، فإن الحركة الشعبية تؤكد على المزيد من تعزيز مكانة المغرب الدولية، وجعله فاعلا إيجابيا في البعد المغاربي والعربي والإسلامي والمتوسطي والأطلسي والإفريقي وشريكا موثوقا به لدى حلفائه الدوليين.

الأرضية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

الحركة الشعبية حزب :

-يتبنى المقاربة التشاركية لبناء مشروع اقتصادي ومجتمعي منسجم مع آنتظارات المواطن المغربي في تعدديته الثقافية والجغرافية والاجتماعية.

-يتبنى «اقتصاد السوق العقلاني/ الموجه» الذي تلعب فيه الدولة دور المنظم والضابط بهدف حماية تنافسية الاقتصاد الوطني وتقوية العرض المغربي، والساھر على التضامن الاجتماعي.

-يّدعم الانصاف الاجتماعي بواسطة نظام جبائي يعتمد التماسك الاجتماعي .

-يستهدف التنمية الاقتصادية الشاملة حيث تضطلع الجماعة والجهة بدور سياسي واقتصادي واجتماعي وبيئي .

-يحرص على الحفاظ على التوازن الميزانياتي ويشترط ربط الاقتراض العمومي بمتطلبات الاستثمار.

-يعتبر التنمية المستدامة محورا أساسيا في خلق فرص الشغل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

انطلاقا في تشخيص الحالة الراهنة للاقتصاد الوطني واعتبارا لمحيطه الإقليمي والدولي، فإن الحركة الشعبية تؤكد على إعادة النظر في توجهات السياسات العمومية نحو بناء نموذج اقتصادي حيث:

• المبادرة الحرة تلعب دورا أساسيا في خلق الثروات وفرص الشغل. فرؤية حزب الحركة الشعبية بالنسبة للاقتصاد تطمح للانتقال التدريجي من نمو مرتبط أساسا بالطلب الداخلي الى نمو أساسه إنتاج المزيد من القيمة المضافة لتلبية الطلب الداخلي والخارجي.

• دعم الدولة للسياسات القطاعية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين مع مواكبة وتأطير الاقتصاد الاجتماعي التضامني وتوفير شروط الإلتقائية بين المخططات القطاعية .

• مقاربة إرادية لتطور اقتصادي شامل أساسه الإنصاف الجهوي على مستوى الموارد والوسائل.

• إدراج التنمية المستدامة في سياسات القطاعات العمومية .

• الأخذ بالاعتبار التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

إن رؤية الحركة الشعبية للإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومعالجتها تسيير وفق المنطلقات الفكرية والسياسية للحزب كما أنها تستمد موضوعيتها ومصداقيتها من التواجد الفاعل للحزب في الساحة الوطنية والتجارب الكمية والنوعية التي راكمتها الحركة الشعبية من خلال الإسهام في بناء دولة المؤسسات وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

يعتمد النموذج التنموي للحركة الشعبية على ثلاثة ركائز :

الركيزة الأولى : نموذج نمو اقتصادي أساسه القيمة المضافة والعرض

الركيزة الثانية : نموذج اجتماعي قائم على الإنصاف والكرامة

الركيزة الثالثة : نموذج بيئي قوامه المحافظة على البيئة وتثمين الموارد.

عشرة محاور لتنزيل وتفعيل النموذج التنموي :

- 1 نموذج نمو اقتصادي جديد .
- 2 الإطار العام للاقتصاد .
- 3 التوازنات الماكرو اقتصادية .
- 4 خلق مناصب الشغل .
- 5 المالية العمومية والقطاع المالي الخاص .
- 6 تحسين مستوى العيش ومহারبة الفوارق الاجتماعية .
- 7 الشباب كقوة اقتصادية واجتماعية .
- 8 تحصين خلية الأسرة .
- 9 سياسة الانفتاح على الأسواق الواعدة خاصة إفريقيا .
- 10 البيئة والتنمية المستدامة .

الأرضية السياسية والثقافية

تقديم

تعقد الحركة الشعبية مؤتمرها الوطني الثاني عشر، تتويجا لمسيرة سياسية حافلة تمتد لأكثر من نصف قرن من التواجد الفاعل في الساحة الوطنية، راكمت خلالها تجارب كمية ونوعية على مستوى المبادرات والاختيارات، أهلتها لتضطلع بأدوار طلائعية بخصوص صون الهوية المغربية والتمسك بالمقدسات والثوابت الوطنية، والإسهام في بناء دولة المؤسسات وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما جعل الحركة الشعبية حزبا ذا إشعاع فكري وسياسي، وانتشار تنظيمي واسع بمختلف المناطق وجهات المملكة.

ورغم ما اعترى هذه المسيرة السياسية الطويلة من تعثرات ، فقد نجحت الحركة الشعبية من خلالها في خلق الانسجام والتناغم بين الخطاب والممارسة، ولم تجد نفسها في أي مرحلة أو منعطف تاريخي، معنية بتغيير منطلقاتها الفكرية، أو إعادة النظر في مرتكزاتها السياسية نظرا لوضوح رؤيتها الاستراتيجية المتماهية مع القيم المغربية الأصيلة، ولارتكاز المشروع المجتمعي الحركي على مبدأ استمرارية الدولة المغربية برصيدها الحضاري والتاريخي عبر قرون وقرون، ونظرا كذلك لانبثاق الحركة الشعبية كامتداد لروح المقاومة وحيش التحرير، وكاستجابة موضوعية لتطلعات شرائح وفئات اجتماعية عريضة في بداية الاستقلال، وحاجتها الماسة لإطار سياسي يصون الثوابت والمقدسات، ويصل حاضر المغرب المعاصر بتاريخه وحضارته العريقة، منفتح على التراث الإنساني وحضارات الشعوب الأخرى، مع التصدي لكل الإيديولوجيات والمذاهب السياسية الغربية عن المجتمع المغربي والتي من شأنها أن تمس تماسكه الاجتماعي ومقومات هويته الوطنية.

السياق العام للمؤتمر

يلتئم المؤتمر الوطني الثاني عشر للحركة الشعبية في سياقات تاريخية وسياسية مغايرة عن تلك التي انعقد على ضوئها المؤتمر الوطني الحادي عشر، إن على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي بفعل التحولات والمتغيرات الطارئة، والتي اتخذت منحى متسارعا يفرض التأمل العميق في منطلقاتها، وتقييم تداعياتها وانعكاساتها بهدف الإمساك بخيوطها، والتحكم في مساراتها، بما يفضي إلى التعامل الإيجابي مع تفاعلاتها.

عناصر البيئية المؤثرة في المشهد السياسي المغربي:

على المستوى الوطني:

تندرج المرحلة الراهنة في سياق عهد دستوري جديد يجسد نقلة نوعية للمسار الديمقراطي لبلادنا، نحو استكمال بناء دولة المؤسسات الحديثة التي تقوم على توازن السلط وتبدير رشيد ومعلن للشأن العام. ينعقد المؤتمر كذلك ، والحركة الشعبية مكون أساسي من مكونات الأغلبية الحالية من منطلق حرصها على إنجاح تجربة أول حكومة منبثقة عن العهد الدستوري الجديد، ومن منطلق حرصها أيضا من موقع تبدير الشأن العام على التطبيق السليم لمقتضيات الدستور وتنزيل مضامينه ، والمساهمة في تطبيق الإصلاحات الجوهرية لنظام المقاصة وأنظمة التقاعد ومنظومتي التربية والتكوين والقضاء والتي لا تحتمل أي تأخير في معالجتها.

أما على المستوى الإقليمي:

فإن المحيط المغربي والعربي يمر بمرحلة انتقالية بفعل الرجات السياسية والاجتماعية التي خلفتها رياح الربيع العربي، والمطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. وارتباطا مع هذا الوضع المتهب إقليميا، فقد برزت مظاهر التطرف الديني والتجاذبات الطائفية والمذهبية، والتي بدأت تستغلها الجماعات الإرهابية خدمة لأجندتها المنافية لقيم التسامح والتعايش بين الأديان والحضارات والثقافات، وهو ما يساهم في احتقان المشهد السياسي الإقليمي، ويعزز المخاوف من استمرار حالة اللااستقرار وتهديد أسس السلم الاجتماعي. وعلى هذا الأساس، فإن الحركة الشعبية وأمام هذه الأوضاع الإقليمية، تجد نفسها معنية بمضاعفة التنسيق والتعاون المشترك مع القوى السياسية الوطنية والمغربية والعربية، لتدارس هذه التحولات وتعميق النقاش حول أبعادها وانعكاساتها، من أجل بلورة رؤى مشتركة داعمة للاختيار الديمقراطي الذي يكفل التعددية السياسية، واحترام حقوق الطوائف والأقليات، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لمواجهة التطرف والإرهاب في أفق بناء فضاء مغربي عربي على أسس الديمقراطية والتنمية تحقيقا لتطلعات الشعوب والأجيال الصاعدة.

أما على المستوى الدولي:

فإن من أهم مميزات المرحلة استمرار انكماش الاقتصاد العالمي، وعودة الصراع الجيو استراتيجي بين القوى العظمى، وبرز مؤشرات تشكل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. وهو ما يفرض على الحركة الشعبية مزيدا من الانفتاح والتعاون مع القوى السياسية لدول الاقطاب الصاعدة بما يخدم المصالح الوطنية في اطار السعي نحو بناء علاقات متوازنة ، وتثبيت دعائم السلم والاستقرار العالمي.

1. المنطلقات الفكرية والسياسية للحركة الشعبية:

شكلت الحركة الشعبية منذ تأسيسها مدرسة فكرية وسياسية متميزة في خطابها وبرامجها وعملها الميداني، ذات عمق وطني أصيل تستمد مشروعيتها من الهوية الوطنية والخصوصية الحضارية المغربية، ومن تشبثها بالتوابت والمقدسات التي أجمع عليها المغاربة ، كما تستمد مرجعيتها من روح المقاومة وجيش التحرير والدفاع عن استقلال الوطن والدود عن وحدته الترابية.

1. الهوية الوطنية ومنظومة القيم:

تعتبر الحركة الشعبية أن الهوية الوطنية هي نتاج لانصهار عدة مكونات أمازيغية وعربية وعبرية وإفريقية ومتوسطية ساهمت بتعدد روافدها اللغوية والثقافية في إثراء وإغناء الإرث الحضاري، وفي صقل الشخصية المغربية المتميزة بقيم التسامح والتعايش والعيش المشترك في إطار الوحدة الوطنية . وقد جعلت الحركة الشعبية من هذا المنظور ركنا أساسيا من أركان مشروعها السياسي، بحيث واجهت منذ تأسيسها دعاة ومناصري أحادية اللغة والثقافة، وكل التيارات التي كانت تهدف إلى مسخ معالم الهوية المغربية باعتماد ثقافة وقيم غربية عن المجتمع المغربي ولا تمت بصله لتاريخه وحضارته.

إن الحركة الشعبية وهي تثنى عاليا ترسيم الدستور للتعدد والتنوع اللغوي ، فإنها تؤكد يقظتها الدائمة في وجه أي منحى ونزوع- وتحت أية ذريعة كانت- للمس بالهوية الوطنية وتماسك مكوناتها وروافدها، سيما في سياق معلوم يهدد الخصوصيات الثقافية والحضارية للمجتمعات التي بدأت تستغله بعض الجهات للمطالبة ببعض الحريات والحقوق الفردية المناهضة لتعاليم الإسلام والقيم الوطنية . وتدعو الحركة الشعبية في هذا الصدد إلى إعادة صياغة منظومة التربية والتكوين وتجديد وظائف التنشئة الاجتماعية من خلال انخراط علماء الدين والمتقنين والمفكرين والفنانين في تمثّل واستحضار الهوية المغربية في الخطاب الديني وفي الانتاجات الفكرية والثقافية والفنية وربطها بمنظومة القيم الوطنية الأصيلة لتحسين الشباب والأجيال الصاعدة من مخاطر المسخ الهوياتي، بالإضافة الى الاهتمام بالأسرة باعتبارها حاملة وموزعة للقيم من خلال بلورة منظومة معيارية شاملة تتعامل مع قضايا الطفولة والمرأة والشباب ككل لا يقبل التجزئ.

وتحذر الحركة الشعبية من أي إسقاط لقواعد المجال العام المؤطرة بالحقوق الكونية للحريات وحقوق الانسان (كالمساواة في الارث بين الجنسين والحرية) على قواعد المجال الخاص للأسرة المبنية على قيم التآزر والتآخي والمودة بين مكوناتها.

2. الثوابت المؤسسة للدولة المغربية:

أ- الإسلام كمصدر استلهام:

تعتبر الحركة الشعبية الاسلام ركنا أساسيا للهوية الحضارية والشخصية المغربية، وعاملا من عوامل وحدتها وتماسكها، ومصدرا من مصادر التشريع، واستلهام القيم الانسانية المبنية على الوسطية والاعتدال، وتؤكد رفضها القاطع لحرية المعتقد للمغاربة المسلمين وإقرارها كقاعدة عامة نظرا لتعارضها مع الضوابط الشرعية، ومع قدسية رباط البيعة لإمارة المؤمنين ؛ وتشدد على احترام ممارسة الشعائر الدينية لمعتقي الديانات السماوية الأخرى، وتشجيع الحوار بين الإسلام وهذه الديانات لتعزيزا لقيم التسامح والتعايش بين الشعوب والأمم، بما يصون كرامة وحقوق الإنسان في إطار ما تقتضيه قيم العيش المشترك ومن هنا تدعو الحركة الشعبية جميع المغاربة الى استلهام قواعد وأفكار مبدعة من شأنها أن تساهم في إعطاء صورة نوعية عن الاسلام وفي خلق توازن واستقرار اجتماعي أمثل.

ب- الملكية وإمارة المؤمنين كمصدر قوة وضمآن :

- إمارة المؤمنين :

تؤكد الحركة الشعبية على تشبثها بإمارة المؤمنين الضامنة للأمن الروحي للشعب المغربي والساخرة على صون وحدة المذهب المالكي وتحصينه من مخاطر ومنزقات الغلو والتطرف، كما تؤكد أن تدبير الشأن الديني حصر على إمارة المؤمنين لتجنب استغلال الدين في تحقيق أي أهداف أو مآرب سياسية.

- الملكية :

تعتبر الحركة الشعبية الملكية محور وأساس النظام السياسي للدولة المغربية ذات شرعية تاريخية ودينية وشعبية، والضامنة لوحدة ودوام وسيادة الأمة وتؤكد في هذا الشأن من منطلق ولأنها التام للعرش العلوي المجيد وتجندها الدائم وراءه في كل توجهاته ومبادراته في إطار الشعار الخالد « الله الوطن الملك»، حرصها الشديد على مواجهة أي تهديد لوجودها ودوامها أو أي مس بقدسيته ورمزيتها الدينية والسياسية ولأختصاصاتها الاستراتيجية المكفولة برباط البيعة، كما تنظر الحركة الشعبية الى المؤسسة الملكية بكونها

مؤسسة حديثة مجددة فاعلة ومتفاعلة مع السياقات الجديدة ومساهمة في التنمية الشاملة لبلادنا .

ج- الوحدة الترابية كخيار تاريخي واجتماعي للعيش المشترك:

تواجدت الحركة الشعبية دائما في قلب الملاحم الوطنية دفاعا عن الوحدة الترابية والسيادة الوطنية للمملكة، وهي تثنم عاليا الدعم الدولي لمقترح الحكم الذاتي لأقاليمنا الصحراوية ، الذي تعتبره الخيار الوحيد والأوحد للطبي النهائي للنزاع المفتعل حول مغربية الصحراء، وتجدد التأكيد على موقفها الثابت والراسخ حيال وحدتنا الترابية بما في ذلك استرجاع مدينتي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية عبر الطرق السلمية التفاوضية.

إن الحركة الشعبية تنظر الى قضية وحدة التراب الوطني من منظور تاريخي واجتماعي، متمثل في خيار العيش المشترك الذي أقره المغاربة جميعا عبر مر العصور والذي نتج عن عمق الروابط الانسانية والاجتماعية والثقافية بين مختلف جهات الوطن .

لقد أصبح هذا الخيار راسخا في الثقافة والوجدان الشعبي المغربي بما يجعله خيارا لا رجعة فيه، وجب تدعيمه بمزيد من التعبئة الشعبية والديبلوماسية الموازية والتجاوب مع انتظارات مواطنينا في الاقاليم الجنوبية وتطبيق مخططات تنموية وتفعيل الاليات الوطنية لمراقبة وتدعيم حقوق الانسان وفق مقاربة تشاركية بين الدولة والمجتمع المدني والجالية المغربية، وفي هذا السياق تؤكد الحركة الشعبية على ضرورة الاهتمام بالثقافة والتراث الحساني الاصيل .

د- الخيار الديمقراطي، اختيار استراتيجي :

يشكل الخيار الديمقراطي اختيارا استراتيجيا ضمن المنطلقات الفكرية والسياسية للحركة الشعبية، لا رجعت فيه ولا محيد عنه، في استكمال بناء المؤسسات الحديثة للدولة المغربية، على أسس التعددية والمشاركة والعدالة الاجتماعية، بما يضمن الكرامة لجميع المغاربة في احترام تام للتلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

وتعتبر الحركة الشعبية الخيار الديمقراطي أيضا، أساس التداول السلمي على تدبير الشأين العام والمحلي، وأساس انتظام عمل وسير المؤسسات والمرافق العمومية ترسيخا لمبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمساءلة والمحاسبة.

3. الليبرالية الاجتماعية كخيار مذهبي سياسي اقتصادي واجتماعي:

يتقاسم الحزب توجهات واختيارات الليبرالية الاجتماعية، باعتبارها صيغة توفيقية بين القواعد العامة لليبرالية الداعية الى الحرية والمبادرة الحرة واقتصاد السوق، وبين متطلبات الحفاظ على التوازنات الاجتماعية عبر تدخل الدولة من أجل إرساء العدالة الاجتماعية كضمانة للفئات الضعيفة وصون حقوقها المكفولة دستوريا في العيش الكريم .

ويتجسد المنظور الحركي لأهم المحاور الكبرى لليبرالية الاجتماعية في :

أ- الحرية كقاعدة سياسية:

من خلال العمل على صيانة الحريات العامة والمنظومة الشاملة لحقوق الانسان مع مراعاة المقدرات والثوابت الوطنية التي أجمعت عليها الامة المغربية.

ب- الحرية كقاعدة اقتصادية:

من خلال دعم المبادرة الحرة واقتصاد السوق وتحسين مناخ الاعمال لتشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي وإنشاء المقاولات وتشجيع المشاريع المذرة للدخل .

ج- العدالة الاجتماعية، التضامن والانصاف كضمانات للفئات الضعيفة:

إن العدالة الاجتماعية من منظور الحركة الشعبية عنصر أساسي من عناصر التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، وهي المدخل الحقيقي لنجاح المخططات التنموية، وتتمثل أهم التدابير المجسدة للعدالة الاجتماعية في :

-تحقيق التوازنات المجالية عبر التوزيع العادل للبنيات التحتية والتجهيزات والمرافق الاجتماعية والمشاريع الاقتصادية.

-تمتع الفئات الضعيفة من امتيازات جبائية وضريبية وقانونية وإدارية.

-انصاف ساكنة المجال القروي والمناطق الجبلية والنائية عبر آليات ضابطة لتوجيه وتوزيع الدعم العمومي لفائدتها.

-المساواة في الولوج الى المرافق والخدمات العمومية .

د- المشاركة والمسؤولية كمنهج للتدبير العمومي:

لقد أمنت الحركة الشعبية منذ نشأتها بالمشاركة السياسية من داخل المؤسسات، ودافعت على هذا الاختيار معتبرة أن العمل السياسي هو سيرورة متدرجة في النسق الديمقراطي، ولم تقف في أي مرحلة من المراحل موقف المتفرج الذي يضع شروطا مسبقة للمشاركة.

وتتظر الحركة الشعبية الى موقعها في المرحلة كحزب مواطن أمامه واجبات تجاه الوطن والمواطنين، استكمالاً لدوره الوطني الذي ارتبط بتحرير البلاد والمساهمة في تثبيت دعائم الدولة الوطنية.

ويتجسد مبدأ المشاركة أيضاً من خلال الاشرار الفعلي لكل مكونات الحزب في تدبير شؤونه وفي اتخاذ القرارات والمواقف.

ويقتزن مبدأ المشاركة في المؤسسات المحلية والجهوية والوطنية بتحمل المسؤولية السياسية والاخلاقية وأن هذه المسؤولية مرتبطة بالمساءلة وتقديم الحساب.

هـ- التسامح والاعتدال كأساس للخطاب والعمل السياسي:

إن التسامح والاعتدال كقيم انسانية أقرها الاسلام، وآمن بها الفكر البشري، وجسدتها الليبيرالية، تعتبرها الحركة الشعبية أساسية وضرورية ينبغي تنزيلها على مستوى الخطاب السياسي بما يضمن ترسيخ

التعددية وتدبير الاختلاف ونبذ التطرف الديني والسياسي والعنف بجميع أشكاله اللفظي والجسدي.

كما تعتبر الحركة الشعبية أن هذه القيم يجب ترسيخها كثقافة في تعامل المؤسسات ومرافق الدولة مع المواطن بما يصون كرامته، وفي تعامل المواطنين في ما بينهم، بالإضافة الى تجسيد هذه القيم في العلاقات الخارجية دعماً للحلول السلمية والتفاوضية في فض النزاعات.

II. الحركة الشعبية وتحديات المرحلة

1. نحو عقلنة وترشيد المشهد السياسي:

إن تقويم اختلالات المشهد السياسي ، والذي يشكل مدخلا أساسيا لإعادة الثقة للمواطنين وتوسيع دائرة انخراطهم في العمل السياسي، ورفع نسب مشاركتهم في الاستحقاقات الانتخابية، تطرح على الحركة الشعبية التنسيق والتعاون المشترك مع القوى السياسية الوطنية التي تتقاسم معها نفس أو بعض التوجهات والاختيارات، بهدف المبادرة الى عقلنة وترشيد المشهد السياسي عبر تشكيل أقطاب سياسية منسجمة ومستقرة .

وتؤكد الحركة الشعبية في هذا الصدد على ضرورة إعادة النظر في الترسنة القانونية المؤطرة للانتخابات، بما يفضي إلى إفراز خريطة سياسية منسجمة وفق تحالفات قبلية تقوم على برامج واضحة ومحددة الأهداف.

2. تطوير الآليات الحزبية

إن أكبر رهان حققته الحركة الشعبية، يتمثل في نجاح عملية الاندماج بين المكونات الحزبية الثلاث في جدعها السياسي المشترك، وفي تدبير الانتقال من الحركة الموحدة إلى الحركة الواحدة، غير أن هذه العملية وإن حققت نتائج ملموسة على المستوى المركزي فإنها بالمقابل مازالت تعترجها بعض النواقص على المستوى المحلي، خصوصا فيما يرتبط بتجديد وتطوير الهياكل الحزبية المحلية، لتقوية بنائها التنظيمي وتطوير مناهجها وآليات عملها المؤسساتي والميداني، بما يجعل منها أداة حزبية قوية تحافظ على توابثها ومبادئها، وتواكب التحولات المتسارعة داخل المجتمع، منطلقا في ذلك من رصيدها الفكري والسياسي، منفتحة على تطورات أوسع الشرائح والفئات الاجتماعية، لذلك فإن الحركة تجعل من ضمن أولوياتها في هذه المرحلة :

أ- تجديد وتقوية الهيكلة

عبر الانطلاق من الأساس المحلي إلى الأساس الوطني في تشكيل الهياكل، وانتخاب أعضائها بالاحتكام إلى آليات الديمقراطية المنصوص عليها في القانون الأساسي، وارتباطا مع الاستراتيجية التنظيمية الجديدة التي تهدف إلى استرجاع قوتها المتمثلة في عمقها المحلي، فإن الحركة الشعبية تجعل من البعد الجهوي الحلقة الناظمة لهيكلة وأداء التنظيمات المحلية، بما يمكنها من إعداد برامج عمل تتلائم والخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل جهة، وتقوية اللامركزية على مستوى اتخاذ القرارات والمبادرات.

وتعزيزا لقوة التنظيمات المحلية، تجعل الحركة الشعبية من ضمن أولوياتها الانفتاح على القوى الحية للمجتمع، من خلال تنظيم وهيكله المننديا والروابط المهنية الحزبية بهدف إشراكها في إعداد البرامج القطاعية للحزب وفي توسيع قاعدته الاجتماعية.

ب- الديمقراطية الداخلية والحكامة الحزبية

تؤكد الحركة الشعبية في المرحلة الراهنة حرصها على تفعيل مبادئ وآليات الديمقراطية الداخلية، والحكامة الجيدة، لإرساء ثقافة حزب المؤسسات من أجل تدبير ناجع ومعقلن لرأسمالها البشري ومواردها المالية، من خلال توزيع الاختصاصات وتقاسم المسؤوليات وربطها بالمحاسبة، وفي هذا الإطار أصبح من الضروري خلق بنيت داخلية تكفل تدبيرا عقلانيا للاختلاف عبر آليات تحكيمية وآليات للتوقعات واليقظة وتدبير الازمات الداخلية والخارجية.

ج- تجديد الخطاب وملاءمته مع متطلبات المرحلة:

إن إجماع القوى السياسية اليوم على الاختيارات الاستراتيجية التي تبنتها ودافعت عنها الحركة الشعبية منذ تأسيسها، سواء في ما يتعلق بالثوابت والمقدسات أو بالجانب الهوياتي على أساس التعدد الثقافي واللغوي ومنظومة القيم الوطنية أو بالعدالة المجالية في إطار نظام جهوي من أجل تنمية متوازنة للعالم القروي، وكذا دسترة هذه الاختيارات، تجعل الحركة الشعبية أمام ضرورة تجديد خطابها السياسي من خلال التركيز على القضايا الاجتماعية وعلى متطلبات تسريع وتيرة إرساء المشروع المجتمعي الديمقراطي التنموي ومواكبة المستجدات بما يمكن من نقل الخطاب الحركي من طابعه المطلي إلى مستوى الأجراء وقوة الاقتراح والتنفيذ للبرامج في المؤسسات المنتخبة التشريعية والتنفيذية.

3. تنوع الاختيارات في العمل :

إن استيعاب دينامية المجتمع ومواكبة تحولاته، بما يفرضي إلى الاستجابة لتطلعاته، يقتضي تنوع اختيارات الحركة الشعبية وصيغ عملها، لذلك فهي تجعل من العمل الجمعي والنقابي والحقوقى وأجهات أساسية للموقع في صلب اهتمامات أوسع فئات وشرائح المجتمع، ضمنا لسياسة القرب من المواطن، وتعزيزا لقدرة الحزب على ترجمة تصوراتها إلى فعل ميداني تفاعلي ومبادر.

أ- المجتمع المدني وخيارات العمل الميداني:

تؤكد الحركة الشعبية على أن المجتمع المدني شريك أساسي للدولة ومؤسساتها في التنمية ، وتعتبر إقرار الدستور لدور وموقع منظمات المجتمع المدني في هذا الشأن ترسيخا لأسس الديمقراطية التشاركية الكفيلة بتوسيع دائرة المشاركة في تدبير الشأن العام والمحلي وتحرير الطاقات الحية للمجتمع. إن الحركة الشعبية تعتبر كذلك أن العمل الجمعي هو نتاج تجربة مغربية أصيلة، ارتبطت بنظام القبيلة في البوادي وبنظام الاحياء بالمدن العتيقة، في إطار مؤسسة الجماعة التي كانت تقوم بأدوار مهمة على مستوى تدبير الشأن المحلي في مختلف المجالات، بالإضافة إلى دور التحكيم وفق قواعد أحكام مؤطرة بالعرف.

واستلهاما لقيم هذه التجربة المغربية المتفردة، وأمام تنامي النزعة الفردانية، وانتشار أنماط من الثقافات والسلوكات الغربية وإسهاما منها في تحصين المجتمع من هذه المنزقات فإن الحركة الشعبية ستبادر إلى تأسيس مؤسسات للعمل الجمعي بعمق محلي وجهوي جاعلة منها مجالا لتعزيز العمل الجماعي المبني على قيم التعاون والتضامن، وإحياء التراث والتقاليد المميزة للشخصية المغربية، وذلك من منطلق وعيها بدور منظمات المجتمع المدني كمؤسسات للتنشئة الاجتماعية قادرة على استعادة الحلقة المفقودة بين أدوار الأسرة والمدرسة والمجتمع.

ب- العمل النقابي رافعة للسلم الاجتماعي

يمثل العمل النقابي من المنظور الحركي مجالا حيويا لتثبيت أسس العدالة الاجتماعية لفائدة القوى العاملة، وتعتبر المركزية النقابية شريكا أساسيا في ترسيخ السلم الاجتماعي من خلال انخراطها الموضوعي في الحوار الاجتماعي الذي يستحضر الممكن في سياق الاكراهات، والنأي عن المزايدات

بالرفع من سقف المطالب التي لا يمكن تحقيقها إلا بالتدرج وبالموازاة مع ارتفاع وتيرة النمو وقدرة النسيج الاقتصادي على خلق مزيد من الثروات.

كما تؤكد على ضرورة الحوار الصريح والبناء، بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين وبين الفاعلين الاجتماعيين، من أجل تحسين آليات التحكيم في المنازعات والتطبيق الامثل لمقتضيات مدونة الشغل، وتشدد على أهمية إخراج قانون الاضراب الذي من شأنه أن يحدد الاطار التنظيمي والضوابط القانونية المنظمة لاستعمال الحق المشروع في الاضراب، وذلك من أجل وضع حد للعشوائية التي لازالت تتحكم فيه وتساهم في الاضرار بالاقتصاد الوطني ويتنافسيته .

وعلى هذا الاساس فإن الحركة الشعبية تعتبر نفسها معنية بعقلنة وترشيد المشهد النقابي، بما يؤسس لعلاقة توافقية بين المشغل والمشغل من اجل ضمان سيرورة العجلة الاقتصادية في احترام تام للحقوق والواجبات بين الطرفين.

ج- العمل الحقوقي تجسيد لكرامة المواطن

يكتسي العمل الحقوقي أهمية كبيرة على مستوى مواكبة وتتبع السياسات العمومية والخاصة بخصوص ملف حقوق الانسان في شموليتها وفي بعدها الكوني، والحركة الشعبية التي جعلت من الدفاع عن الحريات والحقوق (التعددية السياسية والثقافية واللغوية والمجالية....) أساس انبثاقها منذ أكثر من نصف قرن، تتمن عاليا ترسيخ وترسيم هذه المكاسب في الوثيقة الدستورية ، وتعتبر واجهة العمل الحقوقي من أولويات عملها ضمانا لتمتع كافة المغاربة بحقوقهم، وتحرص في هذا الصدد على ضرورة مراعات احترام الحقوق والواجبات في إطار العلاقات الناعمة بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع وحقوق الوطن.

4. مستويات ومجالات العمل الداخلي:

بالإضافة الى تطوير الاليات الحزبية وتنويع الاختيارات في العمل، ستجعل الحركة الشعبية ضمن انشغالاتها مجالات أخرى للاشتغال على مستويات العمل الداخلي.

أ- تطوير الأداء الإعلامي، من أجل تواصل داخلي وخارجي متفاعل :

وعيا بالدور الاساسي للإعلام في مواكبة عمل الحزب على كافة المستويات والواجهات ، وتتبع النقاش العمومي حول القضايا الوطنية والاقليمية والدولية، تضع الحركة الشعبية في دائرة اهتماماتها الاستيعابية اعداد استراتيجيات اعلامية شاملة، لتطوير مهنية وأداء إعلامها وتنويعه، لجعل الرأي العام على اطلاع مباشر على قرارات ومواقف الحزب ورؤيته ومنظوره للإشكاليات المطروحة على بلادنا من جهة ، ومن جهة أخرى للاهتمام بالقيم الاساسية للمجتمع المغربي، بناء على دورها الحاسم في إعادة تشكيل الوعي الجماعي وتحصين الهوية الوطنية، الى جانب الانفتاح على المفكرين والمتقنين والفنانين والترويج لإبداعاتهم وانتاجاتهم وتقريبها من المواطنين.

ب- التنشئة السياسية والتكوين : رهانات الاجيال الجديدة

لضمان ديمومة واستمرارية الفكر السياسي الحركي، وتجذره في أوساط الاجيال الحركية الجديدة ، تولى الحركة الشعبية اهتماما كبيرا للتكوين والتنشئة السياسية لهذه الاجيال، على اعتبار أن الارتباط والالتزام الحزبي لم يعد ارتباطا عاطفيا بقدر ما أصبح صناعة قائمة الذات، تنهل من مختلف العلوم

والمعارف في إطار برامج للكفاءات والمهارات، تروم تنشئة نساء ورجال قادرين على تحمل المسؤوليات الحزبية والسياسية، وتديبر الشأن العام والمحلي وفق لوحات قيادة، تحدد طبيعة ومناهج مخططات وبرامج التكوين والموارد البشرية والمادية الضرورية لذلك .

وتجعل الحركة الشعبية من منظماتها الموازية: المرأة الحركية والشبيبة الحركية ومنظمة الكشاف الشعبي مشارا للكوين السياسي والتنشئة على قيم المواطنة الفاعلة والمبادرة ، مستثمرة في ذلك ما تتوفر عليه من اطارات فكرية (الجامعة الشعبية، جامعة المجال القروي ، ومنتدى الاطر الحركية) .

وفي نفس الاطار تولي الحركة الشعبية عناية خاصة لتكوين المنتخين الحركين على مستوى الجماعات الترابية والغرف المهنية للرفع من قدراتهم التديبرية للشأن المحلي وتعترم في هذا الشأن تأسيس المنتدى الحركي للمنتخين وجعله إطارا موازيا لهذه الغاية، بما يعزز التعاون المشترك والتنسيق وتبادل الخبرات والتجارب.

ج-المركز الحركي للدراسات والابحاث: من أجل تجويد الفكر والعمل

ان اجماع القوى السياسية على التوجهات والاختيارات التي دافعت عنها الحركة الشعبية، يؤكد اليوم حاجة الحزب الى الانتقال بخطابه السياسي من طابعه المطلي الذي ارتبط بمرحلة الدفاع عن تبنى تلك الاختيارات وترسيمها في الدستور، الى الاجراء والتنفيذ عبر برامج ومخططات داعمة لقوته الاقتراحية والتديبرية على مستوى مشاركته في تديبر الشأن العام والمحلي، لذلك ولهذه الغاية، ستبادر الحركة الشعبية الى تأسيس المركز الحركي للدراسات والابحاث وجعله مؤسسة موازية، ينتظم من داخلها عمل الاطر والكفاءات الحركية بهدف تامين وتجميع خلاصات انتاجهم الفكرية والعلمية، مثل ما سيمكن هذا الاطار الاكاديمي من الانفتاح على الكفاءات الوطنية والدولية والاستفادة من تجاربها وخبراتها . وسينكب المركز الحركي للدراسات والابحاث على الاشتغال في المجالات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية مع ما يرافق ذلك من إسناد لعمل الوزراء والبرلمانيين والمستشارين الجماعين للحزب.

III.الحركة الشعبية ورهانات المشروع المجتمعي الديمقراطي التنموي:

1.تنزيل مقتضيات الدستور

دستور فاتح يوليوز تتويج لسلسلة مترابطة من الاصلاحات العميقة على مدى العقدين الاخيرين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتجسيد إرادي للانتقال ببلادنا من مرحلة التدرج الديمقراطي الى الديمقراطية الفعلية من خلال التدابير والاليات المنصوص عليها دستوريا .

وتعتبر الحركة الشعبية أن من بين أولويات المرحلة المطروحة على الحكومة والبرلمان والاحزاب السياسية وكل القوى الحية بالبلاد، هي تنزيل وتفعيل مقتضيات الدستور، وتؤكد في هذا السياق على ضرورة اعتماد نفس منهجية إعداد مشروع وثيقته، في إطار الديمقراطية التشاركية التي تتجاوز منطق الاغلبية العددية بالنظر الى أن هذا الورش الدستوري شأن وطني استراتيجي، يتطلب التوافق بين الجميع ولا مكان فيه للمزايدات.

وانسجاما مع ترتيب الأولويات، وارتباطا بمرتكزات مشروعها السياسي، فإن الحركة الشعبية تولي أهمية بالغة للمرأة والشباب ولقضايا أساسية متمثلة في نظام الجهوية المتقدمة والادماج الكلي للأمازيغية لغة وثقافة في المؤسسات والادارة وكل مناحي الحياة اليومية وقضية الهجرة وتديبر ملف مغاربة الخارج.

2. المرأة والشباب : في صلب المشروع السياسي الحركي. أ- المرأة

لم يعد من المستساغ النظر الى قضايا المرأة من باب الشفقة والتعاطف من خلال ضمان تمثيلية رمزية وشكلية لها في المؤسسات المنتخبة والاستشارية وفي مراكز المسؤولية بالمرافق الادارية، أو اعتبار ذلك مجرد مخرجات للاستجابة لمطالب الحركة النسائية بقدر ما ينبغي جعل قضايا المرأة في صلب السياسات العمومية بما يؤسس لتوجهات رسمية وثقافة مجتمعية ترسخ دور المرأة في تطوير الممارسة والعمل السياسي في المجتمع وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتتشدد الحركة الشعبية في هذا السياق على تنزيل الفصل 19 للدستور تحقيقا للمساواة بين الجنسين، مع ما يرافق ذلك من إجراءات وتدابير تروم النهوض بالأوضاع الاجتماعية للنساء بالعالم القروي وهوامش المدن عبر اعتماد مبدأ التمييز الايجابي لفائدتهن.

ب- الشباب

من منطلق وعيها بكون الشباب رافعة للتنمية ودعامة أساسية للأمن والاستقرار، فإن الحركة الشعبية وهي تتابع بقلق بالغ تفشي بعض المظاهر والسلوكات الاجتماعية المنافية للقيم المغربية، تشدد على استعجالية إعداد سياسة مندمجة تهدف إلى تعزيز الانتماء الوطني للشباب في برنامج التربية والتكوين ومؤسسات التنشئة من خلال ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية والتطوع المدني وروح المبادرة الاقتصادية لتأهيله بالرفع من قدراته في الولوج الى الحياة العامة وجعله قادرا على صناعة المستقبل، عبر إيجاد مخارج للإشكاليات المرتبطة بقضاياها الجوهرية كالشغل عبر تحفيزه بواسطة ترسانة قانونية جبائية وإدارية لإنشاء المقاولات والمشاريع المدرة للدخل.

3. نظام الهوية المتقدمة ورش استراتيجي مهيكّل :

تخرط الحركة الشعبية في هذا الورش المهيكّل والاستراتيجي كامتداد لتصورها ومساهمتها في بناء مغرب المؤسسات، وترسيخ دعائم دولة الحق والقانون، ومن منطلق كونها سباقة الى ادماج البعد الجهوي في برامجها منذ عقود، بهدف إرساء نظام جهوي متوازن يرتكز على التنوع البشري والثقافي والمجالي، وينصهر في اطار هوية وطنية قوية وراسخة.

وتتأسس رؤية الحركة الشعبية في هذا الشأن، على ابداع تجربة مغربية لنظام جهوي يراعي الخصوصيات الوطنية، ويحترم الميزات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لكل جهة.

وتؤكد الحركة الشعبية في ذات السياق على ضرورة دعم استقلالية الجهة، ومدتها بالموارد البشرية والامكانيات المادية وتفويضها سلطات القرار اللازمة من أجل خلق توازن مؤسساتي بين الدولة والجهة، يضمن التوزيع الناجع والفعال لمسؤوليات التقرير والتنفيذ والمراقبة، تعزيزا لسياسة اللامركزية واللامركز التي تحقق تكامل الاختصاصات، وتناسبها مع الفعالية المطلوبة والمنشودة مع نجاعة سياسية القرب من المواطنين.

وإجمالاً فإن الحركة الشعبية تعتبر ورش الهوية ورشا واعدة على مستوى الاصلاح المؤسساتي، وفرصة للانتقال من جهوية عرفت مراحل متدرجة منذ بداية السبعينات الى جهوية متقدمة ومنتجة للنخب المحلية، وتشدد على أن تركز أهداف هذا المشروع على المدى القصير والمتوسط على ردم الفوارق والتفاوتات المجالية من خلال:

- تنمية المجال القروي؛
- تأطير المناطق المهمشة في مختلف جهات المملكة؛
- تحقيق الديمقراطية الثقافية بصون التعددية والتنوع للمكونات والروافد المتناغمة في الهوية الوطنية الموحدة؛
- ترسيخ التضامن بين الجهات عبر التوزيع العادل للثروات.

4. ادماج الامازيغية لغة وثقافة وحضارة :

تتمن الحركة الشعبية عاليا ترسيم الامازيغية لغة وثقافة وحضارة في الدستور، وتعتبر أن هذه الخطوة تتويج لنضالاتها ونضالات الحركة الامازيغية ببلادنا، وتجسيد لمضامين الخطاب الملكي السامي بأجدير. إن الحركة الشعبية التي تعاملت منذ تأسيسها بروح وطنية، ويحرص على المسؤولية والواقعية في تدبير ملف الامازيغية في اطار التنوع الثقافي واللغوي، تؤكد على ضرورة التسريع بإخراج القانون التنظيمي للامازيغية. وتدعو في هذا الخصوص الى بلورة المشروع باعتماد مقاربة تشاركية، عن طريق تشكيل لجنة وطنية تتمثل فيها مختلف مكونات المجتمع المغربي حكومة وبرلمانا وفاعلين سياسيين ونقابيين ومجتمع مدني، قصد إضفاء الطابع الوطني على هذا المكون الهوياتي الاصيل.

كما تدعو الحركة الشعبية الى الشروع في تطبيق اجراءات مواكبة يمكن اعتمادها دون انتظار اخراج القانون التنظيمي، ومن أهم هذه الاجراءات :

- ادماج الامازيغية في مختلف مؤسسات ومراكز التكوين لموظفي وأطر القطاع العمومي وشبه العمومي والخاص؛
- اعادة النظر في تجربة تدريس الامازيغية المعمول بها حاليا لتحقيق مبادئ التوحيد والتعميم والاجبارية والمعيرة؛
- خلق مسالك وشعب بالتعليم العالي تعنى بالبحث العلمي والاكاديمي حول الامازيغية لغة وثقافة وحضارة؛

- مراجعة قانون الحالة المدنية بما يكفل حق تسمية المواليد المغاربة بالأسماء الامازيغية؛
- ادماج الامازيغية في خطة اصلاح منظومة العدالة ومحاربة الامية؛
- التسجيل باستعمال الامازيغية لغة رسمية في المؤسسة التشريعية، واستحضارها في القاموس والوثائق الرسمية لمختلف الفاعلين المؤسساتيين طبقا لمقتضيات الدستور؛
- دعوة مجالس الجماعات الترابية ومختلف السلطات المعنية الى استعمال الامازيغية في مجال التشوير وتسمية الاماكن والساحات العمومية؛

- اعطاء المكانة اللائقة بالامازيغية في مختلف وسائل الاعلام والاتصال العمومي؛
- ادماج الامازيغية في النهوض بالثقافة الوطنية وتشجيع البحث الأركيولوجي وانشاء المتاحف الجهوية في كل مناطق المغرب للحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري الامازيغي.

5. النهوض بالإعلام والثقافة : تحيين للشخصية المغربية

إن عولمة الإعلام وتكنولوجية التواصل، أصبح عاملا مؤثرا وحاسما في توجيه وصناعة الرأي الدولي وعلى هذا الأساس تؤكد الحركة الشعبية على الأهمية القصوى لإنشاء قناة تلفزيونية عمومية موجهة للخارج ينابها :

- تقريب وإطلاع الرأي العام على التجربة الديمقراطية المغربية المتفردة في محيطها الإقليمي والجهوي،
- التعريف بتاريخ وحضارة بلادنا والدفاع عن القضايا الوطنية الأساسية وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية،
- التعريف بالمواقف الرسمية المغربية إزاء مجمل القضايا الإقليمية والجهوية والدولية،
- الترويج للمؤهلات السياحية والإمكانات التي يتوفر عليها المغرب من أجل جلب السياح والاستثمارات الأجنبية.

أما على مستوى النهوض بالثقافة الوطنية فإن الحركة الشعبية تعتبر بأن تأهيل المشهد السياسي مرتبط بتأهيل المشهد الثقافي، اعتبارا للعلاقة التكاملية بين الثقافة والسياسة، وتؤكد أن الإرتقاء بالممارسة الثقافية في بعدها الشامل، وتوجيهها نحو طرح القضايا الكبرى، موازاة مع مواكبة المثقفين للتحويلات المتسارعة سيوفر أرضية صلبة للنقاش العمومي والتفاعل مع التحديات التي تواجهها بلادنا. ويخصوص العلاقة بين الثقافة والتنمية ترى الحركة الشعبية أن الحاجة أصبحت اليوم أكثر إلحاحا لتأهيل الرأسمال البشري وتنشئته على القيم الأخلاقية ومن خلال توجيه العمل الثقافي نحو صقل الشخصية المغربية وكذا صون الذاكرة والتراث الوطني، بما يمكن من إحياء القيم الأصيلة للمجتمع بناء على دورها في إعادة تشكيل الوعي الجماعي للأجيال الصاعدة وتحسين الهوية المغربية.

6. تدبير قضايا الهجرة تحد متعدد الأبعاد :

إن تحول المغرب من نقطة عبور للهجرة غير الشرعية إلى بلد للاستقبال والإقامة، يفرض إعداد سياسة مندمجة لتدبير قضايا الهجرة، تميز بين فئة اللاجئين بسبب الحروب والمجاعة والكوارث الطبيعية، والتي تقتضي التعامل معها بأبعاد إنسانية، وبين فئة المهاجرين غير الشرعيين المتطلعين إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية، والتي ينبغي معالجتها عبر اتفاقيات وتفاهات مع دول المنشأ وفق الفرص المتاحة لتشغيل هؤلاء المهاجرين.

والحركة الشعبية التي تحيي بحرارة مبادرات جلالة الملك لتنمية منطقة الساحل والصحراء وزياراته الميدانية لدولها، والتي توجت بعدة اتفاقيات تعزز التعاون جنوب جنوب، فإنها تدعو إلى وضع استراتيجية مشتركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي والدول المصدرة للهجرة تقوم على أساس تقوية اقتصاديات الساحل والصحراء، ودعم برامجها التنموية بما يضمن تحسين ظروف عيش الشباب وخلق فرص الشغل، موازاة مع إيجاد حلول سلمية ودائمة للنزاعات الإقليمية والعرقية التي تشعل فتيل الحروب بالقارة الإفريقية، وبذلك فإن الحركة الشعبية تنظر إلى قضايا الهجرة من أبعاد ثلاثة: إنسانية اقتصادية وسياسية وجب بلورتها في تصورات عملية وإجرائية.

كما تعتبر الحركة الشعبية تسوية النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء، مدخلا حقيقيا لإعادة بناء الاتحاد المغربي على أسس الاندماج والتكامل بين الدول المغاربية، يساهم في تنمية المنطقة وجعلها قادرة على امتصاص الهجرة القادمة من الساحل وجنوب الصحراء.

7. مغاربة العالم نحو إدماج حقيقي:

تدعو الحركة الشعبية إلى العمل على تعميق جسور التواصل مع الجالية المغربية بالخارج لتعزيز ارتباطها وتقوية انتماءها الوطني، وتشدد على أهمية إدماج أجيالها الصاعدة في المنظومة التربوية

والثقافية المغربية، وحمايتها من مخاطر الاستيلاء والاعتداء.

والحركة الشعبية وهي تثنى ترسيم المشاركة السياسية وضمان تمثيلية الجالية المغربية في المؤسسة التشريعية، فإنها مقتنعة بأن هذه الخطوة من شأنها أن تقدم إضافة نوعية للعمل التشريعي، وتيسير مساهمة المغاربة بالخارج في التنمية في أبعادها المحلية والجهوية والوطنية، وتشجيع الكفاءات والأطر على العودة إلى أرض الوطن.

كما تدعو الحركة الشعبية إلى وضع خطة حزبية للتأطير والتكوين السياسي لأفراد جاليتنا بالخارج ومواكبتها في التوفيق والمزاوجة بين التأقلم في بلد الإقامة والحفاظ على القيم الوطنية المغربية الأصيلة.

1.4. المحيط الاقليمي والدولي نحو انخراط ايجابي:

لقد راكم المغرب رصيدا هاما في مجال العلاقات الخارجية بفعل حضوره الدائم في مختلف المحافل الدولية، ويفضل توجهاته السلمية المبنية على احترام القانون الدولي، وانخراطه الايجابي في استئجاب السلم والامن الدوليين .

وانطلاقا من ذلك، فإن الحركة الشعبية تؤكد على المزيد من تعزيز مكانة المغرب الدولية، وجعله فاعلا ايجابيا في البعد المغاربي والعربي الاسلامي والمتوسطي والاطلسي والافريقي وشريكا موثوقا به لدى الاتحاد الأوروبي.

1. الاتحاد المغاربي: خيار استراتيجي

تعتبر الحركة الشعبية الاتحاد المغاربي خيارا استراتيجيا لا بديل عنه في زمن العولمة والتكتلات السياسية والاقتصادية الاقليمية والجهوية والدولية، بإمكانه تحقيق تطلعات شعوب المنطقة المغاربية للتقدم والازدهار، واطار لاندماج الاقتصاديين قادر على تفعيل شراكة حقيقية بينه وبين الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقليمية، والمساهمة في مواجهة معضلات الفقر والهشاشة، والتصدي لظاهرة الارهاب، بدول الساحل وجنوب الصحراء والتي اتخذ منها تنظيم القاعدة والحركات الارهابية المرتبطة بها منطلق عملياتها لتهديد استقرار وأمن المنطقة.

2. البعد العربي والاسلامي:

إن رصيد المغرب في الدفاع عن القضايا العربية والاسلامية جعل من المغرب فاعلا مؤثرا في السياسة الخارجية في العالمين العربي والاسلامي ورائدا في الحفاظ على تراثهما ومقدساتهما الدينية بمدينة القدس المحتلة .

وتدعو الحركة الشعبية الى اعتماد استراتيجية جديدة في علاقة المغرب بمحيطه العربي والاسلامي، تروم تعزيز القواسم الحضارية المشتركة وتأسيس هذه العلاقة على أسس اقتصادية متينة، بإمكانها رفع وتيرة التبادل التجاري وجلب المزيد من الاستثمارات وخلق التكامل في الموارد الطبيعية والبشرية.

ان الحركة الشعبية تعتبر أن حل الصراع العربي الاسرائيلي وفق مبدأ الدولتين المنصوص عليه في قرارات مجلس الامن يبقى الحل الوحيد الذي بإمكانه ارساء الاستقرار والامن بمنطقة الشرق الأوسط وحوض البحر الابيض المتوسط .

3. البعد الافريقي:

البعد الافريقي للمغرب متجذر وقوي منذ قرون خلت، وتجلى على مر العصور بالروابط السياسية والتجارية والثقافية والدينية والاجتماعية التي طبعت علاقات المغرب بإمبراطوريات افريقيا والسودان، وهي العلاقات التي وجدت تعبيراً قوياً لها في التكامل السياسي الذي كانت احدى لحظاته الحاسمة هو تأسيس منظمة الوحدة الافريقية التي كان المغرب احد مهندسيها.

ان الحركة الشعبية تثمن السياسة الافريقية للدولة المغربية والمتمثلة في تشجيع الاستثمار وتقوية المبادلات التجارية والمشاريع الاقتصادية المشتركة ودعم جهود التنمية، وتدعو الى تمتين هذه الروابط وتوسيعها نحو دول افريقيا الشرقية ودول البحيرات الكبرى والدول الناطقة بالبرتغالية والدول الواقعة في الجزء الجنوبي من القارة .

وترى الحركة الشعبية كذلك أن التنسيق فيما يخص قضايا الهجرة وتهريب البشر والمخدرات ومحاربة الارهاب - خصوصا في الصحراء الكبرى - يكتسي صبغة استراتيجية بالنسبة للمغرب ودول الساحل الافريقي؛ لان مستقبل دول الساحل وشمال افريقيا يعتمد على مدى نجاح دول المنطقة في رفع تحديات التنمية عن طريق التنسيق والتعاون والتكامل والتشارك، وكذا مواجهة كل الاخطار التي تهدد المنطقة على المستوى الامني والبيئي.

4. الفضاء الأورو متوسطي:

تعتبر الحركة الشعبية أن الفضاء الأورو متوسطي كفيل بأن يحقق تكاملا اقتصاديا حقيقيا بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الابيض المتوسط . فهناك تحديات تواجه المنطقة من هجرة وارهاب وتدهور ايكولوجي وتعثر التنمية في دول الجنوب وتنامي العنصرية وكراهية الاجانب في دول الشمال الخ ومع ذلك فإن الفرص التي يطرحتها الفضاء الأورو متوسطي هي كذلك كبيرة ومهمة مثل التكامل الاقتصادي والتنوع الثقافي والايكولوجي ، ووجود أسواق مهمة للبضائع والمنتجات الفلاحية والصناعية والتعاون العلمي والاكاديمي الخ.....

5. الفضاء الاطلسي نحو آفاق جديدة للتشارك:

في اطار تجديد الرؤية للعلاقات الدولية وتنوع الاختيارات والشركاء فإن الحركة الشعبية ترى ضرورة إدماج الفضاء الاطلسي، بإبعاده الاربعة الافريقية، الأوروبية، الأمريكية الجنوبية والشمالية وتعميق الروابط مع الدول الاطلسية، وفتح آفاق جديدة للتشارك وخلق فضاء اقتصادي اطلسي على غرار الشراكات المتوسطة. لهذا تدعو الحركة الشعبية الى خلق منتدى اقتصادي اطلسي كفضاء للتبادل الحر والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والتشاور السياسي.

الأرضية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

أ- تقديم

عرف الوضع الاقتصادي في المغرب خلال السنوات الأخيرة تدهورا واضحا مجسدا في تراجع الواقع الاجتماعي في ما يخص بعض الجوانب المتعلقة بالتنمية وكرامة الإنسان (السكن، الشغل الصحة، تدهور القدرة الشرائية، ضعف الحكامة في تدبير المال العام ...)

إن اختيار المغرب الانخراط في اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي عن طريق اتفاقيات التبادل الحر، خول له بدون شك قفزة نوعية على مستوى البنيات التحتية وتطور الاستثمارات الخارجية، وبالرغم من ذلك لم يصل إلى النمو الاقتصادي المتوخى والضروري لتحسين الظروف الاجتماعية للمغاربة . (أي ما يفوق 6% من الناتج الداخلي الخام).

وقد أدى هذا الاختيار أيضا إلى تدهور كبير في المؤشرات الماكرو اقتصادية بما في ذلك مستوى عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية والمديونية، مما تسبب في إضعاف الاقتصاد الوطني وإلى جعله أكثر هشاشة .

إن حزب الحركة الشعبية، الوفي والقوي بقيمه وتوجهاته السياسية ومعاركه التاريخية في كل مرة كانت الدولة أمام تحديات عظمى، يشكل مدرسة فكرية وسياسية منفردة في خطابها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية من خلال القيام بدراسات عميقة وجادة وطموحة للخروج بمواقف بناءة ومتميزة تتمثل في :

1. تموقع سياسي واقتصادي واجتماعي واضح .
2. مقاربة شاملة تشاركية وواقعية .
3. معالجة كل المواضيع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تدرج الأولويات
4. دينامية جديدة لتطبيق الممارسات المثالية والأحسن من باب الديمقراطية والمشروع السياسي.

وذلك من أجل مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل من بينهما :

- إشكالية البطالة
- التوزيع العادل والمنصف لثروات البلاد جهويا ومجاليا واجتماعيا .
- المناصفة المجالية أو التمييز الإيجابي لفائدة العالم القروي وهوامش المدن .
- تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة .
- التدبير المستدام للبيئة والموارد الطبيعية .

ب- رؤيتنا :

إن رؤية الحركة الشعبية للإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومعالجتها تسير وفق المنطلقات الفكرية والسياسية للحزب كما أنها تستمد موضوعيتها ومصداقيتها من التواجد الفاعل للحزب في الساحة الوطنية والتجارب الكمية والنوعية التي راكمتها الحركة الشعبية من خلال الإسهام في بناء دولة المؤسسات وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

على الرغم من الجهود التي قام بها المغرب خلال العشرينية الاخيرة في ما يخص الاختيارات الاقتصادية المبنية اساسا على الانخراط في اقتصاد السوق والأوراش الهيكلية، لم نصل للأهداف الطموحة والمشاكل الاجتماعية في تفاقم مستمر.

ان التحولات التي أعقبت ما يسمى بالربيع العربي تدفع إلى فتح آفاق جديدة للتحويل الاقتصادي في

غمار التحول السياسي الذي عرفه المغرب (مسار التحول دون تغيير أو زعزعة كيانه ونظامه المبني على الملكية الدستورية والتعددية الحزبية وحرية التعبير في إطار احترام الثوابت العريقة للأمة) .
ان العهد الجديد فتح آفاقا واعدة ودستور 2011 يتيح الفرصة للقيام بإصلاحات هيكلية لعصرنة وتحديث الاقتصاد الوطني . هذا السياق فرصة تاريخية لإعادة النظر في جدول أعمال الإصلاح الاقتصادي ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المزمنة التي كان التعامل معها صعبا في السابق .
ان تأثير التحولات السياسية لم يقتصر على إتاحة فرص جديدة للتحول الاقتصادي، بل إنه جعل التعجيل بالإصلاح الاقتصادي أمرا ضروريا أيضا ومطلبا أساسيا لتجنب الدخول في حلقة مفرغة .
اصبح من اللازم القيام بإصلاحات هيكلية ومصيرية بسرعة لتطوير الأساس آليات التضامن والحماية الاجتماعية وتعزيز المكتسبات وضمان الاستقرار الاجتماعي للبلاد .
انطلاقا من هذه الحالة الراهنة يستوجب إعادة النظر في توجهات السياسات العمومية نحو بناء نموذج نمو اقتصادي جديد حيث:

- المبادرة الحرة تلعب دورا أساسيا في خلق الثروات وفرص الشغل. فرؤية حزب الحركة الشعبية بالنسبة للاقتصاد تطمح للانتقال التدريجي من نمو مرتبط أساسا بالطلب الداخلي الى نمو أساسه إنتاج المزيد من القيمة المضافة لتلبية الطلب الداخلي والخارجي.
- دعم الدولة للسياسات القطاعية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين مع مواكبة وتأييد الاقتصاد الاجتماعي التضامني وتوفير شروط الالتقائية بين المخططات القطاعية .
- مقارنة إرادية لتطوير اقتصادي شامل أساسه الإنصاف الجهوي على مستوى الموارد والوسائل.
- إدراج التنمية المستدامة في سياسات القطاعات العمومية .
- الأخذ بالاعتبار التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي:
- إعادة التوازن بين القوى الاقتصادية؛
- تعدد الأقطاب الاقتصادية ؛
- الدول الناشئة أصبحت محركا هاما لنمو الاقتصاد العالمي في ظل تراجع اقتصاديات الدول المتقدمة

محاور الرؤية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية :

في إطار هذه الرؤية يتميز النموذج التنموي للحركة الشعبية باعتماده ثلاثة ركائز :

- الركيزة الأولى : نموذج نمو اقتصادي أساسه القيمة المضافة والعرض.
- الركيزة الثانية : نموذج اجتماعي قائم على الإنصاف والكرامة .
- الركيزة الثالثة : نموذج بيئي يستهدف المحافظة على البيئة وتثمين الموارد .

ترتكز رؤيتنا على عشرة محاور أساسية :

- 1 نموذج نمو اقتصادي جديد.
- 2 الاطار العام للاقتصاد.
- 3 التوازنات الماكرو اقتصادية.
- 4 خلق مناصب الشغل.
- 5 المالية العمومية والقطاع المالي الخاص .

- 6 سياسة الانفتاح على إفريقيا .
- 7 تحسين مستوى العيش ومحاربة الفوارق الاجتماعية.
- 8 الشباب كقوة اقتصادية واجتماعية .
- 9 تحصين خلية الأسرة .
- 10 البيئة والتنمية المستدامة .

المحور الأول :نموذج نمو اقتصادي جديد:

ان اختيار الحزب يتوجه الى الانتقال التدريجي نحو نموذج نمو اقتصادي تنموي أساسه العرض، وإنتاج مزيد من القيمة المضافة، واقتصاد السوق والمقاولة الحرة، مضمونة بانفتاح مزيد من القطاعات على المبادرة الحرة، وتسهيلات الولوج الى التمويل وتبسيط المساطر الادارية المتعلقة بالاستثمار .

مقترحات:

- دعم الاستثمار في مجال البحث العلمي .
- دعم الدولة للاستثمار في العالم القروي ولتثمين الثروات في المناطق الجبلية والواحات .
- تقييم وإصلاح النظم والاليات المتعلقة بتحفيزات ودعم الدولة : صندوق المقاصة، النظام الجبائي، أنظمة التقاعد

المحور الثاني :الإطار العام للاقتصاد

يحث الحزب على تحسين الإطار العام لتدبير الاقتصاد لتعزيز التنسيق الهادف بين مختلف القطاعات المكلفة بالمخططات القطاعية لخلق جيل جديد من المقاولين ووضع أسس مقاربة جهوية تحد من تفشي الفوارق الاقتصادية الجهوية.

مقترحات :

- اقتصاد الجماعات الترابية في حاجة ماسة إلى الوسائل والموارد للقيام بعملهم بصفة جيدة وكاملة.
- سياسة خاصة بالعالم القروي بموازاة مع تلك القائمة بالمدن .
- خلق مناطق صناعية وخدمانية على مستوى الجماعات.
- الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص لتقوية دور هذا الأخير .
- تشجيع المقاولة النسوية ورفع تنافسية المقاولات المغربية بصفة عامة .
- إدماج الاقتصاد الغير المهيكل في المنظومة الاقتصادية .

المحور الثالث : التوازنات الماكرو اقتصادية.

إن الحزب يحث على التحكم الصارم في عجز الميزانية لكي يضل محصور بين 3 الى 4 % من الناتج الداخلي الخام، ومديونية لا تفوق 60 % من الناتج الداخلي الخام وكذلك التحكم في التضخم لضمان إطار ماکرو اقتصادي مستقر ومحفز لاستثمارات الخواص الداخلية والخارجية.

مقترحات:

- مزيد من الشفافية في استعمال العائدات الجبائية بإنشاء ميثاق بين الدولة والمواطن في ما يخص مسار هذه الضرائب في وقت محدد وأهداف معينة.
- تبني مقاربة واضحة في مجال المديونية العامة، مع وجوب ارتباط هذه الأخيرة بمشاريع استثمارية.
- تحسين الحكامة في ما يخص ميزانية الدولة والجماعات والجهات.

المحور الرابع : خلق مناصب شغل

سيستعمل الحزب جميع الوسائل لربح التحدي القائم والخاص بخلق مناصب الشغل عن طريق تطوير مجالات جديدة للتشغيل، وتحسين وضعية الفنان والصانع التقليدي، ودعم تطوير اقتصاد قروي ملائم لحاجيات الساكنة .

مقترحات :

- تطوير صناعة وتثمين النفايات العضوية والصناعية.
- تشجيع الاقتصاد الأخضر مع بناء القدرات والمهارات في مجال الوظائف الخضراء (التدريب، التكنولوجيا...)
- إنعاش الاقتصاد الاجتماعي بوضع إطار قانوني وجبائي ملائم .
- تحسين واقتراح مزيد من التدريب للشركات والمقاولات، خاصة الصغيرة والمتوسطة .
- تحسين وضعية الفنان والصانع التقليدي؛ إشراك جميع الفاعلين في تقييم ومواكبة البرامج المتعلقة بالتشغيل (إدماج، مقاولتي وتأهيل)

المحور الخامس: المالية العمومية والقطاع المالي الخاص

يحرص الحزب على تحقيق حكمة أمثل على مستوى الإنفاق والاستثمار العموميين وكذا تنوع أنماط تمويل الأوراش الهيكلية واستثمارات الجماعات الترابية والقطاع الخاص.

مقترحات :

- وضع آليات للتقييم الدوري للسياسات العمومية.
- انفتاح الصفقات العمومية على المقاولات الناشئة.
- مراجعة نمط الحكامة في مجال طلبات العروض العمومية.
- دعم القطب المالي للدار البيضاء كمحور مالي جهوي .
- تنوع أنماط التمويل من خلال دعم التمويل بواسطة رأسمال المخاطر والقرض التشاركي.
- إعادة النظر في المنظومة الجبائية على أساس الإنتاجية والعدالة الاجتماعية .
- إصلاح صناديق التقاعد .

المحور السادس : تحسين مستوى العيش والحد من الفوارق

منذ نهاية تطبيق نظام التقويم الهيكلي، لم يتمكن المغرب من تدارك الفوارق الاجتماعية وهشاشة الفئات ذات الدخل المحدود أو التخفيف من انعكاساتها على البنية المجتمعية المغربية،

(جمود الارتقاء الاجتماعي، تزايد مدن الصفيح، تخندق السكان في مساكن غير لائقة، هشاشة فرص الشغل العمالية...) .

وستتبنى الحركة الشعبية هذا المحور كأولوية اجتماعية عبر رزنامة من التدابير الفعالة وغير المكلفة التي تترجم مبدأ الإنصاف الاجتماعي وتضمن إعادة التوزيع العادل للثروات سواء بين الفئات الاجتماعية المختلفة أو بين الجهات الترابية كافة. وبذلك سيكون تكافؤ الفرص وكذا تحسين مستوى عيش الأسر، المرتكزات الجوهرية التي تتبنى عليها مقترحاتنا .

مقترحات :

- النهوض بالسكن الموجه للإيجار
- ضمان التماسك الاجتماعي والتنمية البشرية
- إعادة النظر في نظام السلفات الصغرى بغية إنشاء آلية لتمويل الأنشطة الفردية
- توسيع نطاق التغطية الصحية وتقاعد الأشخاص المقصيين من النظام الحالي للتقاعد (المقاولين الذاتيين، الصناع التقليديين،..)

المحور السابع: الشباب كقوة اقتصادية واجتماعية

لا يعد الشباب الرهان الأساسي لبلادنا فحسب بل يشكل التحدي الأكبر في الوقت الراهن. وبطبيعة الحال، يعاني الشباب المغربي من غياب سياسة ملائمة تراعي التحولات المجتمعية الجارية على الصعيد العالمي كما لا تأخذ في الحسبان الخصوصيات الثقافية للمجتمع المغربي. في هذا الصدد، يراهن الحزب على تقوية أفضل لمشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية ببلادنا وعبر إعداد مخطط استعجالي للمواكبة بواسطة الشباب ولفائدتهم.

مقترحات :

- إحياء دور الشباب
- تقوية الدعم الموجه للمقاولين الشباب، خاصة في المناطق القروية والشبه حضرية
- تحسين شروط حياة الطلبة خلال فترة التحصيل الدراسي
- تكوين الشباب المنقطع عن الدراسة ودعمهم لبلورة مشروع مهني
- القضاء على كل اشكال التعسف والتطرف التي يكون ضحاياها شباب: العمل الشاق، الاتجار في المخدرات، التجنيد في تنظيمات إرهابية،...
- تشجيع المشاركة المدنية والجموعية لدى الشباب

المحور الثامن : تحسين خلية الأسرة

تعد الأسرة المغربية النواة الصلبة للمجتمع، وتتميز بكونها تضامنيه ومنسجمة وتشكل رابطا اجتماعيا بين الأفراد. علاوة على ذلك، وبالنظر للظرفية الاقتصادية الصعبة، سجل واقع الأسرة المغربية في السنوات الأخيرة العديد من المآسي الاجتماعية الناجمة عن حدوث قطيعة مع قيمها. الأمر الذي يدعو الحزب إلى وضع سياسة أسرية من شأنها تعزيز الإنصاف بين الرجل والمرأة سواء في الحقوق أو الواجبات إلى جانب تحقيق الرعاية اللازمة لمصالح الطفولة.

فضلا عما سبق، تستدعي وضعية تزايد معدل شيخوخة السكان ببلادنا إيلاءها عناية خاصة للعمل على تقادي بروز ظاهرة التخلي العائلي عن المسنين.

مقترحات :

- تكفل الدولة بالأشخاص في وضعية هشاشة (المسنين، ذوي الاحتياجات الخاصة، الأرامل، الامهات.....).
- حماية الطفولة بواسطة ضمان شروط حياة كريمة حتى بلوغه 16 سنة.
- حماية الأمهات العازبات وأطفالهن.

المحور التاسع: سياسة الانفتاح على الأسواق الواعدة خاصة افريقيا

جدد المغرب، تحت الرعاية الملكية، تأكيد ارتباطه الوثيق بجذوره الإفريقية وبأهمية التعاون جنوب - جنوب، قصد الحفاظ على الخصوصية الإفريقية للعولة والرفع من التنمية الاقتصادية الجهوية بفضل تضافر جهود مختلف البلدان المتجهة في هذا المنحى. وفي هذا الصدد، فإدارة العلاقة مع البلدان الإفريقية يجب أن تكون جادة وفعالة وفي مستوى تطلعات البلدان الشقيقة على الصعيد الاقتصادي وبوجه خاص على المستوى البشري في مختلف تجلياته: التأشيرة، الهجرة.....

إن الحزب يسعى لاعتماد سياسة تسامح اتجاه الهجرة الإفريقية ويتجه لتطوير علاقات التبادل الثقافي والاقتصادي والتجاري مع البلدان الإفريقية الشقيقة.

مقترحات :

- مواكبة ودعم الاستثمار جنوب جنوب
 - دعم التصدير والمقاولات التصديرية نحو الأسواق الأفريقية
 - تقييم ومتابعة اتفاقيات الاستثمارات مع البلدان الأفريقية
 - إقامة نظام مماثل للبرنامج الأوربي Erasmus المتعلق بالتبادل بين الطلبة الأفاقة ؛
 - تنظيم حملات تحسيسية حول مزايا الهجرة الأفريقية
- المحور العاشر: البيئة والتنمية المستدامة .

إن مستقبل المغرب رهين بمدى نجاعة سياسته الخاصة بحماية البيئة والتنمية المستدامة، إن حزب الحركة الشعبية يتوخى سياسة بيئية تروم إقرار المساواة بين المواطنين من أجل الحصول على المياه والتمتع ببيئة صحية لتوفير أسس التنمية المستدامة، ومن الأهداف الاستراتيجية لهذه التنمية نذكر على الخصوص :

1. تعزيز حماية الموارد والأوساط الطبيعية والمحافظة عليها والوقاية من التلوث ومكافحته.
2. إدراج التنمية المستدامة في سياسات القطاعات العمومية .
3. البحث المنهجي عن التماسك والتكامل في السياسات العامة .
4. خلق قيمة مضافة والحد من التلوث ومكافحة الفقر والهشاشة الاجتماعية عن طريق الاقتصاد الأخضر.

مقترحات :

- تقوية الإطار المؤسساتي الذي يعنى بتدبير المجالات البيئية جهويا وجعله من أولويات تنزيل الجهوية المتقدمة،
- وضع نظام للمراقبة والرصد وتعزيز التفقيش،
- دعم الجماعات المحلية وتقوية القدرات في مجالات الحفاظ على البيئة،
- تعبئة موارد مالية إضافية في إطار التعاون الدولي، بغرض تمويل مشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر،
- دعم الجمعيات البيئية للمشاركة في مسلسل اتخاذ القرارات التي من شأنها الحفاظ على البيئة.

مطابع شمس - الرباط -
2014

